السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي

الموضوع : ١- آثار نظام الفدرالية على وحدة سورية أرضاً وشعباً

٢- الحقيقة القانونية لما يسمى (المبادئ فوق دستورية)

الرقم : ٢ التاريخ : ٢٨ / ٤ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

نوضح لكم نحن القانونيون السوريون ونؤكد حرص الأغلبية العظمى من السوريين على وحدة سورية أرضاً وشعباً ورفضهم لتقسيم سورية تحت مسميات ومحاولات فرض أنظمة حكم لا تتناسب البتة مع طبيعة سورية أرضاً وشعباً .

السيدات والسادة :

إن طرح نظام الفيدرالية واللامركزية السياسية تزامناً مع طرح وثيقة المبادئ فوق الدستورية من قبل بعض الجهات ضاربين عرض الحائط حق الشعب السوري في اختيار شكل نظام الحكم و كتابة العقد الاجتماعي الذي يرضي كافة أطيافه ومساهمتهم جميعا بكل حرية و شفافية، و إن هذا التوجه يشكل مخاطر جسيمة وانتهاكاً كبيراً للحقوق والحريات

إن صيحات البعض لتطبيق الفيدرالية في سورية وخاصة في الظروف الحالية ستؤدي إلى إذكاء نار الصراع حول مفهومي الدولة والأمة وبالتالي استمرار حالة الاقتتال والفوضى ودفع السكان إلى تشكيل تجمعات قومية وعرقية و عشائرية و طائفية وإقليمية .

لقد تم طرح نظام الفدرالية في عام ١٩٢٠ من قبل المستشار الفرنسي دوكاي مستشار المفوضية العليا للانتداب الفرنسي على سورية آنذاك على الجنرال غورو والرئيس الفرنسي ميلران وكان ذلك الطرح قريب جداً مما يطرح حاليا من بعض الجهات مع اختلاف في عدد الأقاليم المقترحة وقد فشلت آنذاك لأنها تكرس تقسيم البلاد إلى دويلات عرقية ومذهبية متناحرة لن يكتب لها الاستقرار والبقاء .

كما أن جميع الدساتير السورية التي تم صياغتها بعد استقلال سورية حتى تاريخه وبما فيها الدساتير المصنعة لصالح حكم استبداد بشار الأسد ووالده من قبله ، لم تطالب بالفدرالية كنظام للحكم ، وبالتالي هناك إجماع شعبي على عدم قبول هكذا شكل من أشكال نظام الحكم ، فهو ليس قرار الشعب السوري إنما يراد تصديره لهم بطريقة ما .

إن فرض نظام الحكم وشكله على السوريين من قبل بعض الجهات الانفصالية تحقيقاً لمصالحها في سورية يعتبر خرقاً خطيراً لحق الشعب السوري في اختيار نظام حكمه وفق مبادئ الحرية و القانون الدولي و شرعة حقوق الإنسان .

السيدات والسادة :

نرى نحن القانونيون السوريون أن نظام اللامركزية الإدارية هو النظام الأنجع والأفضل للحفاظ على سورية واحدة موحدة أرضاً وشعباً .

فنظام اللامركزية الإدارية يعطي حرية أكبر للمحافظات السورية في إدارة شؤونهم بعيداً عن البيروقراطية وآثارها وبذات الوقت يحافظ على سورية واحدة ويمنع تقسيمها سياسياً ، ويقوض سعي بعض الانفصاليين من تنفيذ مخططهم في تقسيم سورية وتمزيقها لغايات مريضة بعيدة عن المواطنة وحب الوطن الواحد .

كما أن نظام اللامركزية الإدارية يحقق العدالة والمساواة في إدارة مواطني كل محافظة لشؤونهم الحياتية دون المساس بوحدة البلاد .

السيدات والسادة :

لقد طرحت جهات عدة موضوع تطبيق الفدرالية في سورية وتقدموا بمبادرات عديدة الهدف منها تمزيق سورية لدويلات صغيرة بل القضاء على سورية كدولة فاعلة في المجتمع الدولي ، وتناست تلك الجهات عمداً بل أغفلت أن شروط نجاح هكذا نظام لا تتوفر البتة في الحالة السورية أرضاً وشعباً ، **وإليكم بعض النقاط التي نوضح من خلالها أسباب فشل تطبيق الفدرالية أو اللامركزية السياسية في سورية :**

الفدرالية : مجموعة من الدول أو الولايات تتمحور حول سلطة مركزية تدير الشؤون الدفاعية والدبلوماسية والنقدية

إن سورية دولة واحدة ولا يمكن تقسيمها لعدة دول لأن الدول تحتاج لشعوب عدة وسورية شعب واحد وكما نعلم من مقومات الدولة وجود شعب لكل منها ونحن في سورية لسنا شعوباً بل شعب واحد .

لكي تنجح الفدرالية لا يكفي مجرد توفر مبرراتها ومسوغاتها .....بل لابد من مقومات نجاحها .

ولا يكفي الحديث عن المزايا والمسوغات التي تشكل المخرجات للفدرالية إنما لابد من توفر المقومات التي تشكل المدخلات للفدرالية .

من مقومات الفدرالية :

١- الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (سورية الآن في حالة انهيار اقتصادي اجتماعي ثقافي خطير)

٢- وجود مؤسسات وطنية عريقة للحماية من آثار الفدرالية السلبية وحماية الوحدة الوطنية كالمؤسسة العسكرية مثالاً . (سورية تعاني من انهيار مؤسساتها وفسادها وعدم أهليتها للدفاع عن وحدتها وخاصة في وجه الجهات الانفصالية ومنها أحزاب pyd - bkk - ypg وهذا مثالاً عن الجهات الانفصالية في سورية) .

٣- الديمقراطية والاستقرار (سورية ترزح تحت نظام استبدادي قمعي منذ أكثر من خمسين عاماً وهي متعطشة للديمقراطية الحق ، فضلاً عن حالة الحرب المدمرة المستمرة مع فقدان الأمن والأمان)

٤- وجود قادة وشخصيات وطنية مخلصين وعلى قدر كبير من الوطنية والضمير الحي والوعي العالي المستوى والتفكير ، متفاهمون مع بعضهم ملتزمون بتنفيذ رؤيتهم في الوحدة الوطنية .

(سورية تعاني الآن من فقدان كل هذه المقومات والتفاهمات حتى بين شخصياتها الوطنية)

لذلك وأمام انتشار الجهل بالثقافة والتعصب الأعمى والاهتمامات الضيقة والمصالح الفئوية الضيقة ، وتفكك المؤسسات الوطنية الحامية للمصالح الاستراتيجية والانسجام الوطني في ظل الحرية السياسية المنفلتة إضافة للفقر المدقع فهل هناك أمل أو مقومات لنجاح نظام الفدرالية في سورية .

إن الهدف من فرض نظام الفدرالية في سورية بعد كل ما تم سرده آنفاً هو :(تقسيم سورية أرضاً وشعباً)

السيدات والسادة :

إن الفيدرالية والمبادئ فوق الدستورية المطروحة تعتبر انتهاكاً صارخاً لقيم الديمقراطية و العدالة وحق الشعوب في اختيار نظام حكمها عبر صناديق الاقتراع ويعتبر تغولاً وخرقاً خطيراً بعيداً عن القوانين والأعراف الدولية وخاصة بما يتعلق بصياغة الشعب لعقده الاجتماعي ثم تصويته عليه بشكل حر ديمقراطي في ظروف هادئة مستقرة آمنة .

السيدات والسادة :

تتوسد القواعد الدستورية المكانة العليا في سلم التدرج الهرمي للنظام القانوني في الدولة برمته ، إذ هي تسمو على كل ما عداها من قوانين وأنظمة وتعليمات أو قرارات تتخذها السلطات العامة بما فيها السلطة التشريعية ، فالدستور هو الذي يؤسس السلطات في الدولة ، وهو الذي يحدد لها اختصاصاتها وطريقة ممارسة تلك الاختصاصات، فضلاً عن ما يتضمنه من قواعد متعلقة بحقوق وحريات المواطنين وواجباتهم .

وبالتالي لايجوز فرض مبادئ أو مبدأ خارج إطار الإرادة الشعبية التي تعتبر مصدر الشرعية في الدولة ولا يمكن تجاوزها بما يسمى (مبادئ فوق دستورية) لغايات فئوية من بعض الجهات الانفصالية ، وقد أكد ذلك كبار فقهاء وعلماء القانون والدستور .

كما تعتبر المبادئ فوق الدستورية انتهاكاً للقوانين الدولية والأعراف ذات الصلة بصياغة العقد الاجتماعي لأي شعب

إن مصطلح المبادئ فوق الدستورية غير شرعي وغير قانوني وهو مصطلح مصنع من جهات تحاول خلق حالة غير قانونية تحقق طموحهم في الانفصال وتمزيق الدول .

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين